أثر الشمول المالي على الفقر في مصر خلال الفترة (٢٠٠٥ـ ٢٠١٩)

د. السيد أحمد صادق إسماعيل*

(*) **د. السيد أحمد صادق إسماعيل :** مدرس الاقتصاد – كلية ابن رشد للعلوم الادارية بأبها مدرس الاقتصاد والبنوك–أكاديمية طيبة للعلوم المتكاملة بالقاهرة ، له اهتمامات بحثية في مجال الاقتصاد

Email: Inyali@yahoo.com

ملخص:

يتمثل الهدف الرئيسي من البحث في التعرف على أثر الشمول المالي على الفقر في مصر خلال الفترة (٢٠٠٥– ٢٠١٩)؛ وقد استخدم الباحث التحليل القياسي وتحديدًا طريقة المربعات الصغرى العادية؛ من أجل اختبار فرضية الدراسة الرئيسية، وتوصلت نتائج البحث إلى أن الشمول المالي يُمكنه أن يُقلل من معدلات الفقر، كما أن له علاقة إيجابية بتحسن مستوى معيشة الأفراد.

الكلمات المفتاحية: الفقر، الشمول المالي، البنوك، الفئات المُهمشة.

Abstract:

The main objective of the research is to identify the impact of financial inclusion on poverty in Egypt during the period (2005-2019); The researcher used standard analysis, specifically the ordinary least squares method. In order to test the main hypothesis of the study, the results of the research concluded that financial inclusion can reduce poverty rates, and it has a positive relationship with improving the standard of living of individuals.

Key Words: Poverty, Financial Inclusion, Banks, poor groups.

مقدمة

يُعد الشمول المالي أحد أكثر المفاهيم الاقتصادية تداولًا خاصةً بعد الأزمة المالية العالمية التي حدثت عام ٢٠٠٨؛ ويرجع ذلك للدور الفعال الذي يلعبه الشمول المالي. وقد دفع ذلك كثير من المؤسسات الدولية والحكومات إلى صياغة وتطبيق استراتيجيات لتحقيق الشمول المالي بأبعاده المختلفة أملًا في تحسين فرص الاستقرار الاقتصادي، والنمو، وتحقيق العدالة الاجتماعية، ومكافحة البطالة، والحد من الفقر.

وهناك العديد من الفوائد التي يُحققها الشمول المالي خاصةً فيما يعلق بالفقر؛ حيث يؤدي الشمول المالي إلى إتاحة قيام الأفراد بإدارة مُدخراتهم وأموالهم بشكلٍ سليم وآمن، فضلًا عن أن الشمول المالي يهتم بالفئات المُهمشة من خلال التركيز على تقديم الخدمات المالية بتكاليف معقولة جدًا للقطاعات الأقل حظًا في المجتمع (Bhatia and Sing, 2015, p. 391)، كما يُعزز الشمول المالي عملية الاندماج الاجتماعي ويقضي على التهميش الاجتماعي خاصةً للسُكان الذين يقطنون في المناطق الريفية والمُهمشة والمُحرومة؛ ومن ثم فهو يُعزز التنمية المُستدامة، وأخيرًا يُساهم الشمول المالي بصورة أو بأخرى في دعم وتمكين المرأة. (Manji, 2010, p. 995)

أولًا: مشكلة الدراسة

لقد قامت الحكومة المصرية باتخاذ العديد من الإجراءات واتباع الكثير من السياسات وإطلاق عدد من المبادرات الداعمة كلها للشمول المالي مثل مبادرة حساب لكل مواطن، ومبادرة السداد الإلكتروني؛ ولكن على الرغم من ذلك لا يزال تحقيق مستوى الشمول المالي المأمول في مصر أمامه الكثير؛ إذ أن نسبة من يملكون حسابات مصرفية من هم فوق ١٥ سنة تبلغ ٣٢.٧٨% فقط وفقًا لإحصائيات البنك الدولي، كما أن مستوى الوعي المالي في مصر لا يزال منخفضًا، وحتى في حالة نجاح الحكومة المصرية من إتباع استراتيجيات لزيادة نسبة امتلاك حسابات بنكية؛ فإنه لا يزال هناك عوائق بالنسبة للأفراد في تعاملهم مع البنوك مثل تفضيل الأفراد إلى اللجوء للأصدقاء والعائلات والمصادر غير الرسمية في التمويل أكثر من اللجوء للبنوك.

وفي نفس الوقت تُعاني مصر من ارتفاع معدلات الفقر؛ حيث بلغ معدل الفقر في مصر ٢٩.٧% عام ٢٠٢٠ وفقًا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامّة والإحصاء، ومن الصعب أن يتم تقليل هذه النسبة دون أن يكون هؤلاء الأفراد المُهمشين من الناحية المالية ضمن القطاع المالي

الرسمي؛ ومن هنا يُمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي: "ما هو أثر الشمول المالي على الفقر؟".

أ- ما هو واقع الشمول المالي في مصر؟

ب- ما هي الإجراءات والسياسات التي اتخذتها مصر لرفع درجة الشمول المالي؟

ت- إلى أي مدى يساهم الشمول المالي في تخفيض معدلات الفقر في مصر؟

ثانيًا: أهمية الدراسة

يهتم الشمول المالي بشرائح كثيرة في المجتمع، وخاصة الشرائح المُهمشة أو التي لا تجد منتجات مالية رسمية تناسب احتياجاتها، مثل الفقراء، ومحدودي الدخل، وخاصة المرأة، وأصحاب المشروعات الصغيرة، والمتوسطة، ومتناهية الصغر، والشباب.

يضمن الشمول المالي أن تحصل كل الفئات على منتجات مالية مُناسبة لاحتياجاتهم وظروفهم؛ مما يؤدي إلى خفض معدلات الفقر، وارتفاع مستوي المعيشة، وتكمن أهمية الشمول المالي فيما يتعلق بالفقر تحديدًا في مساعدة الأفراد في الحصول على خدمات مالية تُمكنهم أولًا من الاندماج ضمن القطاع المالي الرسمي؛ ومن ثم انخفاض تكلفة الحصول على خدمات مالية مقارنة بالمصادر الأخرى غير الرسمية، وثانياً يمكن للأفراد بسهولة من القيام بمشروعات سواء كانت متناهية الصغر أو صغيرة أو متوسطة بسهولة أكبر؛ وهو ما يساعد على رفع مستوى معيشة هؤلاء الأفراد، وتوفير فرص عمل لآخرين.

تكمن أهمية تحقيق الشمول المالي في مصر في إدماج المشروعات متناهية الصغر والصغيرة ضمن نطاق الاقتصاد الرسمي، وهو ما سيضمن دخول تدفقات نقدية كبيرة لخزينة الدولة، خاصةً وأن التقديرات غير الرسمية تُشير إلى أن هناك تهرب ضريبي يزداد عن ٤٠٠ مليار جنيه سنويًا، فضلًا عن إمكانية تحسين مستويات المعيشة للأفراد من خلال رفع درجة الشمول المالي.

ثالثًا: هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الشمول المالي على الفقر في مصر منذ عام ٢٠٠٥، وذلك عن طريق تناول مجموعة من المؤشرات الرئيسية للشمول المالي، بالإضافة إلى قياس أثر الشمول المالي على الفقر.

رابعًا: فروض البحث

يتمثل فرض البحث في: "**يؤدي تحقيق المزيد من الشمول المالي إلى تخفيض معدلات الفقر في مصر**".

خامسًا: منهج البحث

اعتمد البحث على استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية؛ للتعرف على أثر الشمول المالي على الفقر في مصر منذ عام ٢٠٠٥؛ وذلك من خلال استخدام مجموعة من البيانات تم الحصول عليها من قاعدة بيانات البنك الدولي.

سادسًا: حدود البحث

أ- الحدود الزمانية:

لقد شهد عام ٢٠٠٥ حدثين في غاية الأهمية فيما يتعلق بالشمول المالي، **أولهما:** قيام ٢٥ بنك في مصر بالإضافة إلى الصندوق الاجتماعي للتنمية بتأسيس الشركة المصرية للاستعلام الائتماني، وهي أول شركة في هذا المجال داخل مصر، وتمتلك الشركة قاعدة بيانات ما يقرب من ١٠٠% من المعلومات الائتمانية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة للبنوك التجارية في مصر؛ وهو ما يُسهل كثيرًا على المقرضين في معرفة كل الجوانب الائتمانية للمقترضين؛ وبالتالي تساهم الشركة وبشكلٍ فعال في سهولة وصول القروض إلى بعض الفئات، **وثانيهما:** بداية قيام الحكومة المصرية بدفع رواتب العاملين في الدولة من خلال الحسابات البنكية، وهو ما أعطى الفرصة لكل موظف أن يمتلك حسابًا بنكيًا يمكنه من الحصول على أي خدمات مالية تُناسبه بسهولة، كما أن العديد من شركات القطاع الخاص أيضًا قامت بلك؛ ومن ثم قامت الباحث باختيار عام ٢٠٠٥ لتبدأ به الدراسة.

ب- الحدود المكانية:

سوف يتم تطبيق هذا البحث على مصر فقط، ولن يتم التطرق للتطبيق على أي دولة أخرى.

سابعًا: عرض الأدبيات السابقة

قامت دراسة الاونكتاد (٢٠١٤) بقياس أثر الشمول المالي على التمكين الاقتصادي للشباب والنساء في الدول النامية، بالإضافة إلى محاولة التعرف على دور الشمول المالي في تخفيض معدلات الفقر، وقد ركزت هذه الدراسة على أوضاع الدول النامية مع التركيز على بعض

الدول مثل المغرب، وكينيا، ونيجيريا، والصين، والبرازيل. وقد استخدمت المنهج الوصفي، وقد وجدت الدراسة أن الخدمات المالية باتت تضطلع بدور كبير في الاقتصاد؛ حيث تُساهم الخدمات المالية في زيادة حجم الناتج والعمالة، كما وجدت الدراسة استحواذ الدول المتقدمة على غالبية صادرات الخدمات المالية؛ إذ بلغت قيمة هذه الصادرات حوالي ٤٤٥ مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٣، بمُعدل نمو سنوي بلغ ١٠% في المتوسط خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٣)، ولكن لا تزال الدول النامية تُصنف على أنها مستوردة صافية لهذا النوع من الخدمات.

أمّا دراسة (غناوي وصالح، ٢٠١٨)؛ فقد حاولت التعرف على فاعلية الشمول المالي في العراق لتخفيف وطأة الفقر مع الاستشهاد بالتجربة النيجيرية في هذا الشأن، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي للشمول المالي على خط الفقر المُطلق في العراق، وأن العراق لا يزال أمامها الكثير فيما يتعلق بالشمول المالي وتأثيره على مستويات الفقر هناك، وبناءً على هذه النتائج ترى الدراسة أنه لا يُمكن التعامل مع الشمول المالي باعتباره أداة سحرية للقضاء على الفقر، ولكن يُمكن أن يكون أحد العوامل التي تُساعد على تخفيف وطأة الفقر، ولكن في ظل وجود عوامل أخرى مثل محاربة الفساد، وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير بيئة ملائمة للأعمال والاستثمار، وغيرها من العوامل.

وقد قامت دراسة (عماني وآخرون، ٢٠٢٠) بقياس قدرة استراتيجيات الشمول المالي على مكافحة الفقر، وذلك بالتطبيق على المجتمع الجزائري خلال الفترة (٢٠١١- ٢٠١٧)، وقد توصلت الدراسة إلى أن الشمول المالي يُمكن أن يدعم المسارات اللامركزية للتنمية المحلية بواسطة بدائل تمويلية جديدة ومُبتكرة، كما يُمكن أن يدعم التنمية المالية المحلية من خلال دمج الفئات المُهمشة التي تُعاني الاستبعاد المالي، ويُمكن القول أن هذا المسار يخدم ما يُسمى بالنمو المُنصف.

في حين قامت دراسة (Demir & Murinde, 2017) بقياس أثر الشمول المالي على الفقر والنمو الاقتصادي وعدم العدالة في توزيع الدخول، وذلك من خلال التطبيق على ٣٠ دولة أفريقية، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين كل من الشمول المالي والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى ذلك وجدت الدراسة علاقة عكسية بين كل من الشمول المالي والفقر، أي أنه بارتفاع درجة الشمول المالي وتمكين عدد أكبر من الأفراد للوصول للخدمات المالية تنخفض معدلات الفقر، كما استنتجت الدراسة أن هناك مجموعة من العوامل تُساعد الشمول المالي وتدعمه مثل حرية التجارة، وزيادة معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي، وزيادة الاستثمارات.

أمّا دراسة (Jin, 2017)؛ فقد ركزت على قياس علاقة الشمول المالي بالفقر، وذلك لعدد ٣٢ دولة أفريقية،٣٠ دولة في أمريكا اللاتينية، ٢٤ دولة آسيوية خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٣)، وقد استنتجت الدراسة بالنسبة للدول الآسيوية؛ أن هناك علاقة عكسية بين الشمول المالي وخفض معدلات الفقر؛ فبزيادة درجة الشمول المالي ينخفض عدد الفقراء، أما بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية وأفريقيا؛ فقد وجدت الدراسة وجود علاقة على شكل حرف (U) مقلوب بين الشمول المالي والفقر؛ ففي بداية عملية الشمول المالي يظل الأغنياء هم المستفيدين بشكل كبير؛ وبالتالي تتسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، ولكن في المراحل المتقدمة من عملية الشمول المالي، يُصبح أفراد المجتمع لديهم القدرة على الحصول على الخدمات المالية بمختلف أنواعها وأشكالها؛ مما يسهم بشكلٍ أساسي في زيادة دخول الفقراء وتقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

أمّا دراسة (Agyemang-Badu & Others, 2018)؛ فقد حاولت التعرف على أثر الشمول المالي على عدم العدالة في توزيع الدخول والفقر في ٤٨ دولة أفريقية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود مجموعة من المُحددات التي لها تأثير على الشمول المالي منها متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي، والتعليم، وحجم السكان وذلك في ٤٨ دولة أفريقية هم موضع اهتمام هذه الدراسة، أما فيما يتعلق بأثر الشمول المالي على الفقر؛ وجدت الدراسة أن الشمول المالي يؤثر بشكل عكسي على الفقر، أي أنه مع زيادة اندماج الأفراد ماليًّا تنخفض معدلات الفقر؛ كما يؤدي وصول الفقراء إلى الخدمات المالية إلى تسهيل قدرتهم في تأسيس الشركات، كما بينت الدراسة أنه لا يُمكن اعتبار الشمول المالي من العوامل الرئيسية الخاصة بالتنبؤ بتفاوت الدخل في البلدان الأفريقية المُختارة للدراسة.

بينما حاولت دراسة (Omar & Inaba, 2020) قياس أثر الشمول المالي على الفقر وعدم المساواة في الدخل في ١١٦ دولة نامية خلال الفترة (٢٠٠٤ – ٢٠١٦)، وتُشير نتائج هذه الدراسة إلى أن الشمول المالي يُقلل بدرجة كبيرة معدلات الفقر، والتفاوت في توزيع الدخول في الدول النامية، ويُمكن تحقيق قدر أعلى من الشمول المالي عن طريق تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها من قِبل الشرائح المهمشة من السكان؛ من أجل زيادة الرفاهية العامة للمجتمع إلى أقصى حد.

أمّا دراسة (Emara, 2020) فقد حاولت قياس أثر الشمول المالي على الفقر المُدقع لعينة مكونة من ٣٤ دولة منها ١١ جدولة تقع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالإضافة

إلى ٢٣ دولة من الأسواق الناشئة خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠١٧)، وقد توصلت الدراسة إلى أن الوصول المالي له تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على الحد من الفقر المُدقع للعينة كلها، كما تُظهر النتائج أنه لا يوجد بلد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبعض بلدان الأسواق الناشئة ستكون قادرة على سد فجوة الفقر المدقع والوصول بشكلٍ كامل بحلول عام ٢٠٣٠ في حالة الاعتماد فقط على تحسين الوصول إلى الخدمات المالية. وتُشير النتائج أيضًا إلى أن كل دول الدراسة ما عدا جيبوتي ورومانيا يُمكن أن تؤدي تحسينات الشمول المالي فقط بها إلى الحد من الفقر المدقع إلى ما لا يزيد عن ٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠.

ثامنًا: الفجوة البحثية

على الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت العلاقة بين الشمول المالي والفقر، يُمكن عرض الفجوة البحثية في مجموعة من النقاط أهمها ندرة الدراسات التي تحدثت عن الشمول المالي وعلاقته بالفقر في مصر خاصة خلال فترة الدراسة (٢٠٠٥ – ٢٠١٩)، بالإضافة إلى عدم قيام أي دراسة تم تطبيقها عن مصر باستخدام نفس النموذج القياسي.

تاسعًا: خطة البحث

تم تناول البحث من خلال المحاور الثلاثة التالية:

المحور الأول: الإطار النظري للشمول المالي

المحور الثاني: تطور مؤشرات الشمول المالي

المحور الثالث: قياس أثر الشمول المالي على الفقر في مصر

المحور الأول: الإطار النظري للشمول المالي

أ- مفهوم الشمول المالي:

يُشير الشمول المالي إلى "الحالة التي يتمكن فيها جميع البالغين في سن العمل من الوصول إلى كافة الخدمات المالية مثل القروض والمدخرات والمدفوعات والتأمين عبر القنوات الرسمية، وينطوي ذلك على الوصول الفعّال لهذه الخدمات على نحو مريح ومسئول وبتكلفة ميسورة إلى العملاء مع استدامة عمل تلك القنوات على تقديم هذه الخدمة؛ بحيث تكون النتيجة إتاحة خدمات مالية رسمية للعملاء المستبعدين والمحرومين من الخدمات المالية بدلًا من لجوئهم إلى القنوات المالية غير الرسمية المتاحة أمامهم". (أحمد حمدي عبد الدايم، ٢٠٢٠، ص ٣٩٢). (عبد الدايم، ٢٠٢٠، ص ٣٩٢)

بالإضافة إلى التعريف السابق قامت العديد من المؤسسات الاقتصادية الدولية بوضع تعريف للشمول المالي؛ حيث عرفه البنك الدولي على أنه: "نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المصرفية"، وذلك وفقًا لتقرير التنمية المالية العالمي الصادر عن البنك الدولي عام ٢٠١٤. (النقيرة، ٢٠١٩، ص ص ٤٣١- ٤٣٢)، بينما عرفته مجموعة العشرين (G20) وتحالف الشمول المالي Alliance for Financial Inclusion (AFI)*[1] على أنه: "الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وما يشتمل عليها من فئات مهمشة وميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تناسب احتياجاتها، وأن تُقدم لهم بشكلٍ عادل وبشفافية وبتكاليف معقولة". (باغة، ٢٠١٨، ص١٤)، كما عرفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على أنه: "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية، والخاضعة للرقابة في وقتٍ مناسب بتكلفةٍ مناسبة وبشكلٍ كافٍ، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات المالية من قِبل شرائح المجتمع المختلفة، ومن خلال تطبيق مناهج مبتكرة تشتمل على التوعية والتثقيف المالي؛ بهدف تعزيز الرفاهية المالية والاندماج الاقتصادي والاجتماعي". (باغة، ٢٠١٨، ص ١٤)

ب- أهمية الشمول المالي:

يعتبر الشمول المالي أحد أهم الأدوات الفعّالة في الارتقاء بالتنمية الاقتصادية للمجتمع بالإضافة إلى الارتقاء بالجوانب الاجتماعية له، ويُمكن ذكر أهمية الشمول المالي في ثلاثة محاور رئيسية هي: (عليوة، ٢٠١٩، ص ص ١١- ١٢)

١- **المحور الاقتصادي:**

لقد أكدت الدراسات التي ركزت على الشمول المالي وعلاقته بكل من النمو الاقتصادي من ناحية والاستقرار المالي من ناحية أخرى إلى أن هناك علاقة واضحة بين الشمول المالي وكل من النمو الاقتصادي والاستقرار المالي؛ حيث إن إتاحة التمويل بسهولة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة يعمل على دعم النمو الاقتصادي وتحيق الاستقرار المالي، فضلًا عن أنه يؤدي إلى زيادة كمية الودائع في البنوك على الأجل الطويل.

* تحالف الشمول المالي هو شبكة من واضعي سياسات الشمول المالي مقرها الرئيسي في كوالالمبور- ماليزيا، وقد تأسست عام ٢٠٠٨، كمشروع ممول من مؤسسة بيل وميليندا غيتس Melinda Gates & Bill، وبدعم من هيئة المعونة الأسترالية.

٢- **المحور الاجتماعي:**

يؤدي تعزيز الشمول المالي إلى الحد التهميش المالي، بالإضافة إلى زيادة الوعي بين الناس في كيفية الاستفادة من مدخراتهم، كما ينتج عن الشمول المالي اهتمام أكبر بالفئات الفقيرة ومحدودي الدخل، كما يعمل على تحسين المجتمع من خلال زيادة خلق الفرص في المجتمع؛ وبالتالي تخفيض معدلات البطالة؛ ومن ثم خفض معدلات الفقر، وتحسين توزيع الدخل.

٣- **المحور الاستراتيجي:**

يؤدي الشمول المالي إلى إحداث نوع من الموائمة والتوازن مع مجموعة من الأهداف الأخرى مثل حماية المستهلك، والنزاهة المالية.

ج- المنهجيات الدولية لقياس الشمول المالي

يوجد أكثر من منهجية لقياس الشمول المتالي تم وضع بعضها من جانب المؤسسات الدولية، والبعض الآخر من جانب مجموعة من الباحثين، ولكن ينصب التركيز بصورة كبيرة بين المهتمين بالشمول المالي على منهجية تحالف الشمول المالي، ومنهجية البنك الدولي، وفيما يلي استعراض بشيء من التفصيل لكل منهجية منهما:

١- منهجية تحالف الشمول المالي:

وضع تحالف الشمول المالي ثلاثة أبعاد أساسية للشمول المالي يُمكن طرحها على النحو التالي:

البُعد الأول: الوصول إلى الخدمات المالية (Access Dimension)

يقيس هذا البعد القدرة على استخدام الخدمات والمنتجات المالية التي يتم توفيرها من جانب المؤسسات المالية الرسمية، ويتم قياس هذا البُعد من خلال عدد من المؤشرات الفرعية هي: (ثلجي، ٢٠١٩، ص ١٣)

أ. عدد نقاط الوصول للخدمات والمنتجات المالية لكل ١٠٠٠٠ من البالغين على مستوى الدولة ككل.

ب. عدد العملاء لكل ١٠٠٠ كم٢.

ج. النسبة المئوية للوحدات الإدارية مع كل نقطة وصول للخدمات المالية.

د. نسبة السُكان الذين يعيشون في وحدات إدارية لكل نقطة وصول واحدة.

البُعد الثاني: استخدام الخدمات المالية (Usage Dimension)

يهتم هذا البُعد بقياس استخدام العُملاء للخدمات المالية المُقدمة من جانب مؤسسات القطاع المصرفي، ويتم قياس هذا البُعد من خلال عدد من المؤشرات الفرعية هي: (الشرفا، ٢٠١٩، ص٥)

أ. عدد الأشخاص الذين يحملون وثائق تأمين لكل ١٠٠٠ من السُكان البالغين.
ب. عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي قامت بالاقتراض ولازالت هذه القروض لم يتم تسديدها بالكامل.
ج. عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها ودائع بنكية.
د. عدد المعاملات الخاصة بالدفع عبر الهاتف.
هـ. نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل مستمر.
و. نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية.
ز. نسبة من لديهم حسابات بنكية خلال سنة مضت.
ح. نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات مالية رسمية.
ط. نسبة البالغين الذين يمتلكون على الأقل نوع واحد من حسابات الودائع بصورة منتظمة.
ي. نسبة البالغين الذين يمتلكون على الأقل نوع واحد من حسابات الائتمان بصورة منتظمة.

البُعد الثالث: جودة الخدمات المالية (Quality Dimension)

يُعد صعبًا وضع مؤشرات يكون مهمتها الرئيسية قياس جودة الخدمات المالية التي يتم تقديمها من جانب المؤسسات المالية الرسمية؛ وذلك لسببين أساسين هما: اختلاف حجم ونوعية المشكلات المرتبطة بعدم الوصول للخدمات المالية من دولة لأخرى طبقًا لطبيعة النظام المصرفي والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لكل دولة، وثانيهما: أن بُعد الجودة لا يُعد بُعدًا مُباشرًا وواضحًا. ويُمكن قياس بُعد الجودة من خلال استخدام ثمانية مؤشرات فرعية هي: الشفافية، والسهولة والراحة، والقدرة على تحمل التكاليف، والمُعاملة العادلة، والتثقيف المالي، وحماية المستهلك، والاختيار والعوائق المالية، والمديونية: (الشرفا، ٢٠١٩، ص ٧)

٢- منهجية البنك الدولي:

يقوم البنك الدولي بقياس الشمول المالي للدول من خلال استخدام خمسة أبعاد أساسية هي على النحو التالي. (رجب، ٢٠١٨، ص ص ٣-٤)

البعد الأول: استخدام الحسابات المصرفية

البُعد الثاني: الادخار

البُعد الثالث: الاقتراض

البُعد الرابع: المدفوعات

البُعد الخامس: التأمين

د- إجراءات مصر لتعزيز الشمول المالي

أولًا: إجراءات مصر لتعزيز الشمول المالي

قامت مصر بتطبيق مجموعة من الخطوات الجادة لرفع درجة الشمول المالي، وقد جاء ذلك بالتزامن مع التطبيق الجاد لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، ويُمكن ذكر أهم هذه الإجراءات على النحو التالي:

أ- إنشاء المجلس القومي للمدفوعات:

لقد شهد عام ٢٠١٦ إنشاء مجلس قومي للمدفوعات، وتساهم هذه الخطوة في التحول التدريجي إلى الاقتصاد غير نقدي (Cashless Economy)، وفيما يلي الأهداف الأساسية التي تم من أجلها إنشاء هذا المجلس: (Rashdan & Eissa, 2020, p.126)

- تحديث أنظمة الدفع الوطنية.
- الحد من عمليات استخدام الأوراق النقدية خارج النظام المصرفي.
- تشجيع المدفوعات الإلكترونية.

ب- تطوير الإطار التشريعي:

لقد تم تطوير الإطار التشريعي في مصر من خلال إصدار القانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩، والذي قام بتنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي، وأهم ما اضافه هذا القانون هو مراعاة مبدأ التطبيق المتدرج، بالإضافة إلى سهولة تطبيقه، فضلًا عن أنه مُلزم لكل من القطاع الخاص والقطاع العام، كما أتاح القانون إمكانية منح الأفراد التي تقوم بالدفع بالطرق الإلكترونية حوافز من جانب الهيئات الحكومية، بالإضافة إلى إعطاء فترة زمنية مُناسبة للمؤسسات والأفراد المُخاطبين بأحكامه لتوفيق أوضاعهم. ولم يتوقف تطوير الإطار التشريعي في مصر عند هذا الحد؛ إذ قام البنك المركزي المصري بإعداد قانون البنك المركزي الجديد، والذي تم نشره في ١٥ سبتمبر ٢٠٢٠ في الجريدة الرسمية، ويحتوي هذا القانون الجديد على باب كامل خاص بنُظم وخدمات الدفع والتكنولوجيا المالية. (البنك المركزي المصري، ٢٠١٩، ص ص ٤٩- ٥٠)

ج- خدمة الدفع باستخدام الهاتف المحمول:

قام البنك المركزي المصري في ٢٩ نوفمبر ٢٠١٦ بإصدار قواعد جديدة مُنظمة لخدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول. وبعد قيام البنك المركزي المصري بإصدار هذا القانون تشجع الكثير من الأفراد لاستخدام الدفع من خلال الهواتف المحمولة؛ وقد اتضح ذلك جليًّا من خلال ارتفاع عدد حسابات الهاتف المحمول إلى ١٩ مليون حساب في نهاية يوليو ٢٠٢٠، وذلك بمعدل نمو سنوي بلغ ٤١% مُقارنةً بشهر يوليو عام ٢٠١٩، كما بلغت قيمة معاملات محافظ الهواتف المحمولة إلى ٩.٦ مليار جنيهًا مصريًّا في يوليو ٢٠٢٠. (البنك المركزي المصري، ٢٠١٩، ص ص ٤٩- ٥٠)

ثانيًا: مبادرات مصر لتعزيز الشمول المالي

اهتم البنك المركزي المصري بإرساء ودعم مفهوم الشمول المالي من خلال إطلاق عدد من المبادرات، والتي كانت أهمها:

أ- مبادرة حساب لكل مواطن:

يُعد الهدف الرئيسي لهذه المبادرة هو ضم أكبر عدد ممكن من الحسابات البنكية للنظام المالي، وذلك عن طريق تشجيع الأفراد على فتح حسابات بنكية دون وجود حد أدنى لفتح الحساب، فضلًا عن ضرورة تواجد البنوك في الأقاليم، والمناطق النائية التي تُعاني من ضعف الكثافة المصرفية. (موقع الهيئة العامة للاستعلامات: https://sis.gov.eg)

ب- مبادرة السداد الإلكتروني:

يتثمل الهدف الرئيسي من هذه المبادرة في زيادة وسائل الدفع الإلكتروني المُتاحة، ويُعد المستفيد الأكبر من وراء تلك المبادرة هم الشركات والتجار الذين ليس لديهم نقاط بيع إلكترونية، واشترط البنك المركزي المصري في هذه المبادرة مجموعة من المواصفات القياسية لنقاط البيع الإلكترونية؛ بحيث يجب أن تدعم المعاملات اللاتلامسية، وفي الوقت ذاته تُناسب ظروف العمل في الأماكن والمناطق النائية، فضلًا عن توافر عنصري الأمان والسرعة فيما يتعلق بتنفيذ المعاملات، وقد استهدف البنك المركزي المصري في إطار هذه المبادرة نشر ١٠٠ ألف نقطة بيع على أن يتحمل هو تكلفتها؛ وذلك بغرض تحفيز البنوك على نشر مثل هذه النقاط خاصةً في المحافظات التي تُعاني من انخفاض عدد نقاط البيع الإلكترونية. (البنك المركزي المصري، ٢٠١٩، ص ٥١)

ج- مبادرة نشر ماكينات الصراف الآلي بكافة محافظات الجمهورية:

أطلق البنك المركزي المصري مُبادرة لنشر ٦٥٠٠ ماكينة صراف آلي جديدة؛ ومن ثم يصل عددها بعد الزيادة إلى ٢٠ ألف، ويُعد ذلك بمثابة الخطوة الأولى لنشر الخدمات المصرفية، وذلك في ديسمبر ٢٠٢١ كموعد أقصى. وقد قام البنك المركزي بإلزام البنوك بوضع أولوية للأماكن الحيوية ذات الكثافة العالية، والتي تفتقر للخدمات المصرفية، كما ألزهم بأن تكون هذه الماكينات داعمة لإتمام العمليات المصرفية الخاصة بذوي الهمم. (البنك المركزي المصري، ٢٠١٩، ص ٥١)

المحور الثاني: تطور مؤشرات الشمول المالي

أ- مؤشر عدد ماكينات الصراف الآلي:

يعتبر مؤشر عدد ماكينات الصراف الآلي Automated Teller Machines (ATMs) أحد المؤشرات التي لها دلالة هامّة فيما يتعلق بالشمول المالي؛ إذ تُشير إلى مدى انتشار الخدمات المالية في الدولة، وإمكانية الأفراد للقيام بعمليات إيداع الأموال أو سحبها في أي وقت دون وجود التزام بالذهاب لمقرات البنوك، ويوضح الشكل التالي تطور عدد ماكينات الصراف الآلي لكل ١٠٠ ألف من السكان البالغين خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١٩) في مصر.

شكل (١)

تطور عدد ماكينات الصراف الآلي لكل ١٠٠ ألف من السكان البالغين في مصر خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١٩)

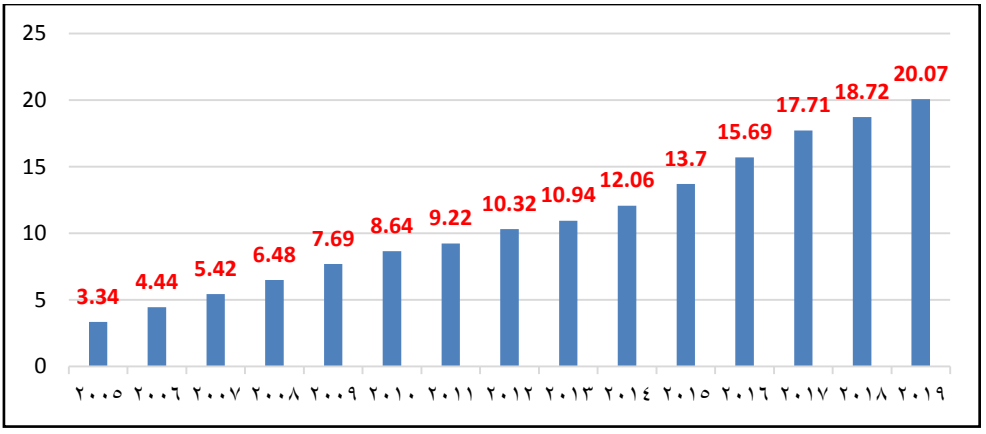

Source: World Bank Database, Egypt Profile

https://data.worldbank.org/country/egypt-arab-rep?view=chart

يتضح من الشكل رقم (١) ارتفاع عدد ماكينات الصراف الآلي لكل ١٠٠ ألف من السكان البالغين في مصر خلال فترة الدراسة؛ حيث ارتفع العدد من ٣.٣٤ ماكينة لكل ١٠٠ ألف عام ٢٠٠٥ إلى ٢٠.٠٧ ماكينة لكل ١٠٠ ألف عام ٢٠١٩، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة في السنوات القادمة خاصةً بعد أن الزم البنك المركزي المصري البنوك التجارية بضرورة زيادة ماكينات الصراف الآلي ونشرها بالأماكن التي تُعاني من نقص شديد في توافر الخدمات المالية.

ب- مؤشر عدد فروع البنوك:

يُمثل عدد فروع البنوك مؤشرًا هامًا هو الآخر مع عدد ماكينات الصراف الآلي؛ حيث يدل على انتشار الخدمات المالية، وتتمثل أهمية هذا المؤشر في أنه مع انتشار وزيادة الفروع يتمكن قطاع أكبر من السكان من الوصول للخدمات المالية خاصة الأفراد الذين يقطنون في مناطق نائية، ويُعد مؤشر عدد فروع البنوك التجارية أوسع وأشمل من مؤشر ماكينات الصراف الآلي؛ إذ تتمكن فروع البنوك من تقديم خدمات مالية أكبر وأكثر بكثير من عمليات سحب وإيداع الأموال والتي تقوم بها ماكينات الصراف الآلي، ويوضح الشكل التالي عدد فروع البنوك لكل ١٠٠ ألف من السكان البالغين خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١٩) في مصر.

شكل (٢)

عدد فروع البنوك لكل ١٠٠ ألف من السكان البالغين خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١٩) في مصر

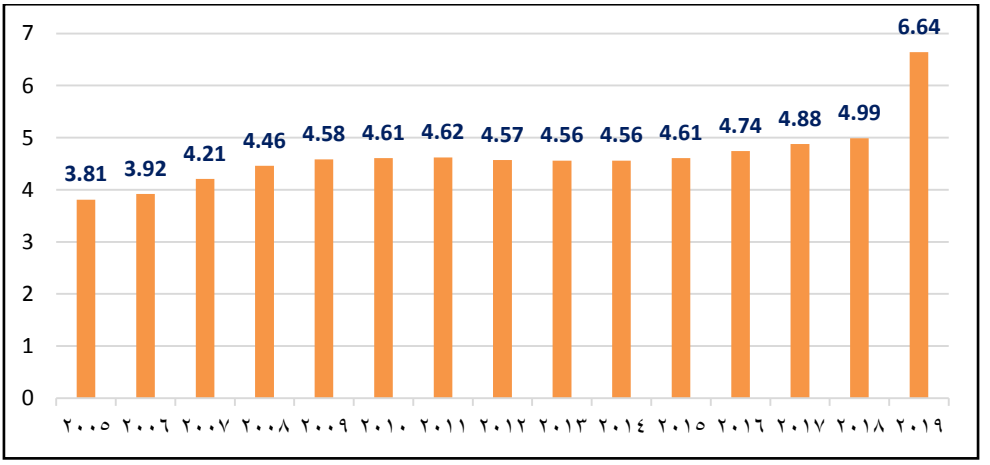

Source: World Bank Database, Egypt Profile

https://data.worldbank.org/country/egypt-arab-rep?view=chart

يتضح من الشكل السابق ارتفاع عدد فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠ ألف من السكان البالغين خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١٩)؛ حيث ارتفع عددهم من ٣.٨١ فرع لكل ١٠٠ ألف عام ٢٠٠٥ إلى ٦.٦٤ فرع لكل ١٠٠ ألف عام ٢٠١٩؛ ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل الهامّة التي يراها الباحث، أولها: زيادة مستوى التنافسية بين البنوك التجارية المصرية ومحاولة كل منها الوصول لأكبر قدر من السكان، وثانيها: زيادة عدد السكان والذي يتزامن معه زيادة الطلب على الخدمات المصرفية، وثالثها: توجهات الدولة نحو الشمول المالي وتشجيع البنك المركزي المصري على نشر أكبر قدر ممكن من الخدمات المالية بين الأفراد.

ج-مؤشرات أعداد الحسابات المصرفية

تُمثل مؤشرات أعداد الحسابات المصرفية أمرًا هامًّا عند دراسة الشمول المالي؛ إذ يُعد هذا النوع من المؤشرات بمثابة الدلالة والخطوة الأولى نحو تحقيق الشمول المالي؛ إذ لا يُمكن للأفراد أن يندمجوا ماليًّا وأن يقوموا باستخدام الخدمات المالية دون أن يكون لديهم حسابات مصرفية، ويوضح الجدول التالي مجموعة من المؤشرات الهامّة مثل نسبة من يملكون حسابات وفقًّا للحالة التعليمية، وحالة العمل، ومستويات الدخول.

جدول (١)

تطور مؤشرات أعداد الحسابات المصرفية في مصر في الأعوام (٢٠١١، ٢٠١٤، ٢٠١٧)

المؤشر	٢٠١١	٢٠١٤	٢٠١٧
نسبة من يملكون حسابات مصرفية من الذكور من فئة (+١٥ سنة)	١٢.٨١	١٨.٧٦	٣٨.٦٥
نسبة من يملكون حسابات مصرفية من الإناث من فئة (+١٥ سنة)	٦.٥٢	٩.٣١	٢٦.٩٩
نسبة من يملكون حسابات مصرفية من فئة (+١٥ سنة)	٩.٧٢	١٤.١٣	٣٢.٧٨
نسبة من يملكون حسابات مصرفية من أفقر ٤٠% فقراء (+١٥ سنة)	٤.٦٦	٥.٤٦	٢٠.٣٢
نسبة من يملكون حسابات مصرفية من أغنى ٦٠% من فئة (+١٥ سنة)	١٢.٩٣	١٩.٨٩	٤١.٠٧
نسبة من يملكون حسابات مصرفية وهم خارج القوى العاملة من فئة (+١٥ سنة)	٨.٢٦	٨.٣١	٢٨.٥٠
نسبة من يملكون حسابات مصرفية وهم ضمن القوى العاملة من فئة (+١٥ سنة)	١١.٨٠	٢١.٤٨	٣٨.٢٧
نسبة من يملكون حسابات مصرفية من أصحاب التعليم الأساسي من فئة (+١٥ سنة)	٥.٣٧	٨.٤٠	٣١.٦٩
نسبة من يملكون حسابات مصرفية من أصحاب التعليم الثانوي من فئة (+١٥ سنة)	١٣.٣٩	١٨.٨٦	٣٣.٤٠
نسبة من يملكون حسابات مصرفية في الريف من فئة (+١٥ سنة)	٥.٦٢	١٠.٤٩	٢٩.٢٥

Source: World Bank, Global Financial Inclusion

https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=1228#

يتضح من الجدول السابق ارتفاع نسبة من يملكون حسابات مصرفية من فئة (+١٥ سنة) في مصر خلال الفترة (٢٠١١– ٢٠١٧)؛ حيث ارتفعت من ٩.٧٢% عام ٢٠١١ إلى ٣٢.٧٨%

عام ٢٠١٧؛ ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة من يملكون حسابات مصرفية من الذكور من نفس الفئة العمرية المُشار إليه من ١٢.٨١% عام ٢٠١١ إلى ٣٨.٦٥% عام ٢٠١٧، وارتفاع نسبة الإناث إلى ٢٦.٩٩% عام ٢٠١٧ مُقارنةً بـ ٦.٥٢% عام ٢٠١١. أمّا فيما يتعلق بنسبة من يملكون حسابات مصرفية من أفقر ٤٠% فقراء ومن الفئة العمرية ١٥ سنة فأكثر؛ فقد ارتفعت من ٤.٦٦% عام ٢٠١١ إلى ٢٠.٣٢% عام ٢٠١٧؛ ويرجع ذلك من وجهة نظر الباحث إلى اتباع الكثير من الشركات أنظمة دفع المرتبات من خلال البنوك، بالإضافة إلى تشجيع الدولة من خلال مبادرات الشمول المالي الشباب لفتح حسابات مصرفية دون متطلبات إدارية كبيرة، كما ارتفعت أيضًا نسبة من يملكون حسابات مصرفية من أغنى ٦٠% من فئة (+١٥ سنة) من ١٢.٩٣% عام ٢٠١١ إلى ٤١.٠٧% عام ٢٠١٧.

أمّا فيما يتعلق بمؤشرات أعداد الحسابات المصرفية وفقًا لحالة العمل؛ فيتضح من خلال المؤشرات أيضًا ارتفاع نسبة من يملكون حسابات مصرفية وهم خارج القوى العاملة من فئة (+١٥ سنة) لتصل إلى ٢٨.٥% عام ٢٠١٧ مُقارنةً بـ ٨.٢٦% عام ٢٠١١، أمّا نسبة من يملكون حسابات مصرفية وهم ضمن القوى العاملة من فئة (+١٥ سنة) فقد ارتفعت هي الأخرى لتصل إلى ٣٨.٢٧% عام ٢٠١٧ مُقارنةً بـ ١١.٨٠% عام ٢٠١١، ويُعد منطقيًا ارتفاع نسبة من يملكون حسابات مصرفية وهم داخل القوى العاملة أكثر من الأفراد خارج القوة العاملة؛ بسبب دفع الكثير من الشركات مرتبات موظفيها من خلال البنوك كما تمت الإشارة سابقًا.

أمّا فيما يخص مؤشرات أعداد الحسابات المصرفية مع الحالة التعليمية؛ فيتضح ارتفاع نسبة من يملكون حسابات مصرفية من أصحاب التعليم الأساسي من فئة (+١٥ سنة) من ٥.٣٧% عام ٢٠١١ إلى ٣١.٦٩% عام ٢٠١٧؛ ويرجع ذلك من وجهة نظر الباحث إلى قيام الحكومة المصرية بدفع المعاشات الخاصة بكبار السن من خلال البنوك، بالإضافة إلى وجود ارتفاع للوعي المالي وإن كان بنسبة قليلة، كما يُدلل على ارتفاع الوعي المالي أيضًا ارتفاع نسبة من يملكون حسابات مصرفية في الريف من فئة (+١٥ سنة)؛ حيث ارتفعت النسبة من ٥.٦٢% عام ٢٠١١ إلى ٢٩.٢٥% عام ٢٠١٧.

د-مؤشرات اقتراض الأفراد من المؤسسات المالية

يُمكن التعامل مع مؤشرات اقتراض الأفراد من المؤسسات المالية على أنها الترجمة الفعلية لنجاح سياسات الشمول المالي في أي دولة؛ ويرجع ذلك إلى أنه العبرة الحقيقية ليست في امتلاك

الأفراد لحسابات مصرفية، بل الأهم هو استخدام هذه الحسابات سواء في شكل اقتراض من البنوك أو في شكل أوعية استثمارية أو ادخارية مختلفة، ويوضح الجدول التالي تطور مجموعة من مؤشرات اقتراض الأفراد من المؤسسات المالية في مصر.

جدول (٢)

تطور مؤشرات اقتراض الأفراد من المؤسسات المالية في مصر في الأعوام (٢٠١١، ٢٠١٤، ٢٠١٧)

المؤشر	٢٠١١	٢٠١٤	٢٠١٧
نسبة الإناث المقترضات من المؤسسات المالية وهن فوق ١٥ سنة	٢.٧٥	٤.٩٢	٤.٥٧
نسبة الذكور المقترضين من مؤسسات مالية وهم فوق ١٥ سنة	٤.٥٣	٧.٦٥	٨.٠٥
نسبة الأفراد المقترضين من مؤسسات مالية وهم داخل القوة العاملة فوق ١٥ سنة	٤.٩٤	١٠.٤٥	٩.١٩
نسبة الأفراد المقترضين من مؤسسات مالية وهم خارج القوة العاملة وفوق ١٥ سنة	٢.٧٥	٣.٠٣	٤.٠٤
نسبة الأفراد المقترضين من مؤسسات مالية وهم من أفقر ٤٠% وفوق ١٥ سنة	٤.٤٥	٦.٦٩	٦.٠٧
نسبة الأفراد المقترضين من مؤسسات مالية وهم من أغنى ٦٠% وفوق ١٥ سنة	٣.١٥	٦.٠٥	٦.٤٥
نسبة الأفراد من يقترضون من المؤسسات المصرفية وحاصلون على تعليم أساسي وفوق ١٥ سنة	٣.٠٦	٧.٨٧	٦.٥١
نسبة الأفراد من يقترضون من المؤسسات المصرفية وحاصلون على تعليم ثانوي وفوق ١٥ سنة	٤.١٦	٥.٠٢	٦.١٨
نسبة من يقترضون من مؤسسات مالية ويقطنون في الريف وفوق ١٥ سنة	٣.٤٩	٦.٥٠	٧.٠١

Source: World Bank, Global Financial Inclusion

https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=1228#

تُشير بيانات الجدول السابق إلى وجود ارتفاع في كل مؤشرات اقتراض الأفراد باختلاف حالتهم التعليمية وباختلاف النوع وباختلاف مستويات دخولهم ووظائفهم؛ فعلى سبيل المثال ارتفعت نسبة الإناث المقترضات من المؤسسات المالية وهن فوق ١٥ سنة من ٢.٧٥% عام ٢٠١١ إلى ٤.٥٧% عام ٢٠١٧، كما ارتفعت نسبة الأفراد المقترضين من مؤسسات مالية وهم داخل القوة العاملة فوق ١٥ سنة من ٤.٩٤% عام ٢٠١١ إلى ٩.١٩% عام ٢٠١٧، ولكن من المهم هنا الوقوف عند نقطة غاية في الأهمية وهي أنه حتى بعد هذه التطورات الإيجابية إلا أن نسبة اقتراض الأفراد تُعد قليلة جدًّا؛ ويُفسر الباحث ذلك بأكثر من سبب، أولهم: خوف الكثير من الأفراد في مصر من التعامل مع البنوك خاصةً فيما يتعلق بالاقتراض خوفًا من الإجراءات القانونية التي يُمكن اتخاذها ضدهم في حالة عدم السداد، وذلك للدرجة التي يُمكن أن يُفضل فيها الأفراد في بعض الأوقات الاقتراض من مصادر غير رسمية أكثر من المصادر الرسمية حتى مع ارتفاع معدلات الفائدة في الجهات غير الرسمية مُقارنةً بالمصادر الرسمية، وثانيهم: هو وجود دوافع وأسباب دينية لدى الكثير من المصريين فيما يرتبط بالاقتراض من البنوك، وثالثهم: عدم وجود قدر مناسب من

الوعي المالي. ويُمثل ذلك تحديًّا حقيقيًّا أمام الشمول المالي؛ إذ أنه على الرغم من زيادة نسبة امتلاك الحسابات المصرفية إلا أن استخدام هذه الحسابات في عمليات الاقتراض لا يزال محدودًا.

هـ – مؤشرات الاقتراض من الأصدقاء أو العائلة

لمؤشرات الاقتراض من العائلة أو الأصدقاء دلالات هامّة عن الشمول المالي؛ إذ يعني ارتفاع مؤشرات الاقتراض من الأصدقاء أو العائلة إلى عدم لجوء الأفراد للمؤسسات الرسمية التي تقوم بتقديم خدمات مالية؛ وهو ما يُعيق تحقيق الشمول المالي، ويوضح الشكل التالي تطور مؤشرات الاقتراض من أفراد في مصر.

شكل (٣)

مؤشرات اقتراض الأفراد في مصر من الأصدقاء أو العائلة

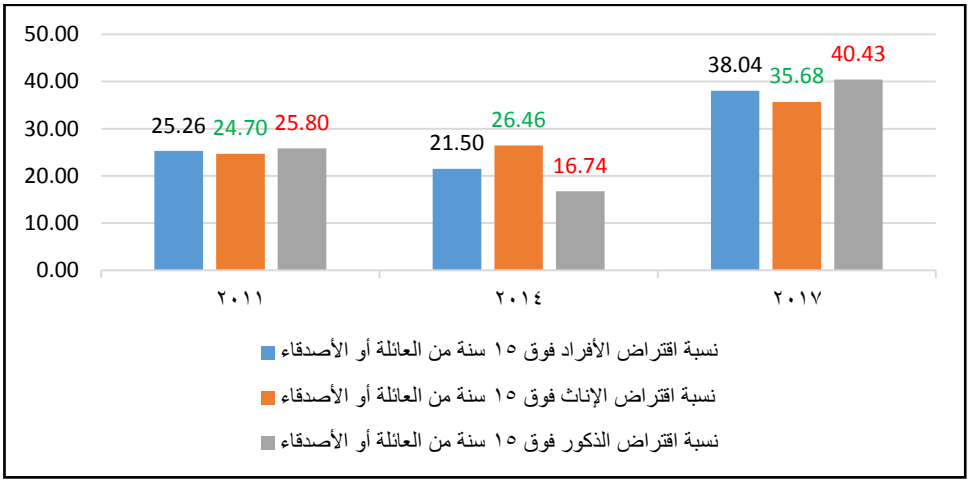

Source: World Bank, Global Financial Inclusion

https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=1228#

يتضح من الشكل السابق ارتفاع نسبة اقتراض الأفراد من الذكور والإناث فوق ١٥ سنة من العائلة والأصدقاء خلال فترة الدراسة من ٢٥.٢٦% عام ٢٠١١ إلى ٣٨.٠٤% عام ٢٠١٧، وقد حدثت هذه الزيادة في الذكور والإناث أيضًا؛ إذ ارتفعت نسبة اقتراض الذكور فوق ١٥ سنة من العائلة والأصدقاء من ٢٥.٨٠% عام ٢٠١١ إلى ٤٠.٤٣% عام ٢٠١٧. كما ارتفعت أيضًا نسبة اقتراض الإناث فوق ١٥ سنة من العائلة والأصدقاء من ٢٤.٧٠% عام ٢٠١١ إلى ٣٥.٦٨% عام ٢٠١٧، ويؤدي ذلك أيضًا إلى نفس النتيجة التي تم التوصل إليها من تحليل جدول (٢) وهي أن

استخدام الأفراد في مصر للحسابات المصرفية لايزال محدود وبحاجة إلى زيادة؛ كي يتحقق الهدف الأساسي من الشمول المالي.

المحور الثالث: قياس أثر الشمول المالي على الفقر في مصر

اعتمد البحث لاختبار الفرضية الرئيسية "يؤدي تحقيق المزيد من الشمول المالي إلى تخفيض معدلات الفقر في مصر" على استخدام أسلوب الاقتصاد القياسي، وقد تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)؛ لتقدير النموذج الذي تم اختياره، وذلك من خلال استخدام بيانات متغيرات النموذج خلال الفترة (٢٠٠٥– ٢٠١٩).

أ– النموذج المُستخدم:

لقد تم استخدام النموذج القياسي التالي؛ لتحقيق غرض الدراسة، وتنبغي الإشارة إلى أن هذا النموذج قد تم استخدامه في دراسة (KGANGYAME, 2020)، وقد تم بناء النموذج على النحو التالي

$$\mathbf{Pov}= \alpha + \beta_1 FInclusion_t + \beta_2 Inflation_t + \beta_3 Population_t + \beta 4 Income_t + \beta_5 Education_t + \beta_6 Dependency_t + \varepsilon_t$$

حيث:

POV: معدل الفقر عند خط الفقر الوطني (المتغير التابع)

أمّا مجموعة المتغيرات المفسرة أو المستقلة فتتمثل في:

ATMs: عدد ماكينات الصراف الآلي لكل ١٠٠ ألف من السكان البالغين

$Inflation$: معدل التضخم، وتم قياسه من خلال الرقم القياسي لأسعار المستهلكين.

$Population$: معدل النمو السكاني

$Income$: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

$Education$: معدل إكمال المرحلة الابتدائية وهو عبارة عن النسبة المئوية للطلاب الذين أكملوا السنة الأخيرة من المدرسة الابتدائية معبرًا عنها كنسبة مئوية من الفئة العمرية ذات الصلة.

$Dependency$: الإعالة العمرية، ويتم قياسه من خلال نسبة الأفراد الذين يتم إعالتهم إلى إجمالي القوة العاملة.

ε: حد الخطأ العشوائي.

a, B_1, B2, B_3, B_4, B_5, B_6 : معلمات النموذج

ب- اختبارات النموذج القياسي:

لقد تم إجراء مجموعة من الاختبارات الخاصة بالنموذج؛ للتعرف على مدى استقرارية السلاسل الزمنية، وأيضًا الكشف عن جودة النموذج، وهذه الاختبارات هي:

١- اختبار جذر الوحدة:

تُعد خطوة دراسة استقرارية السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات النموذج الخطوة الأولى قبل القيام بتقدير النموذج، ويتم اللجوء لهذه الخطوة كي يتم تفادي مشكلة الانحدار الزائف، وقد تم استخدام اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller) (ADF)؛ للتعرف على مدى استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج، وقد جاءت نتائج الاختبار على النحو التالي:

جدول (٣)

نتائج اختبار ديكي فولر الموسع

المتغير	المستوى	الفرق الأول	الفرق الثاني	الحالة
POV	٠.٧٦٩٢	٠.٠٠٢٥	-	مستقر عند الفرق الأول
ATMs	٠.٠٠٢٣	-	-	مستقر عند المستوى
Inflation	٠.٠٨٧٠	٠.٠٠٩٦	-	مستقر عند الفرق الأول
Population	٠.٠٧٣٥	٠.٠٢٥٠	-	مستقر عند الفرق الأول
Income	٠.٩٠٨	٠.٩٩٧٢	٠.٠٠٣٤	مستقر عند الفرق الثاني
Education	٠.٩١٠١	٠.٠٤٨١	-	مستقر عند الفرق الأول
Dependency	٠.٠١٦٤	-	-	مستقر عند المستوى

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E- Views

يتضح من نتائج الجدول السابق استقرار متغيري (ATMs, Dependency) عند المستوى، بينما استقرت متغيرات (***Inflation***, ***Population***, ***Education***) عند المستوى الأول، في حين كان متغير (Income) هو الوحيد المستقر عند الفرق الثاني.

٢- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

لابد عند القيام بتقدير أي نموذج قياسي النظر إلى البواقي وهل هي تتبع توزيع طبيعي أم لا تتبع توزيع طبيعي؟، وذلك بالأخص عند إتباع طريقة المربعات الصغرى العادية، ويوضح الشكل التالي نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.

شكل (٥)

نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

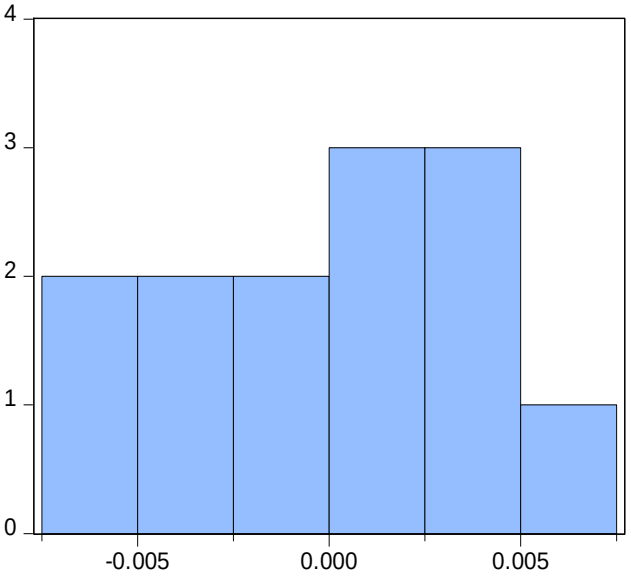

Series: Residuals	
Sample 3 15	
Observations 13	
Mean	0.000000
Median	0.000582
Maximum	0.005456
Minimum	-0.005205
Std. Dev.	0.003502
Skewness	-0.142155
Kurtosis	1.788719
Jarque-Bera	0.838519
Probability	0.657534

توضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي أن البواقي تتبع توزيع طبيعي؛ إذ جاءت قيمة المعنوية الخاصة بالاختبار ٠.٦٥٧، وهي أكبر من ٥%، أي أن النموذج لا يُعاني من أي مشكلات فيما يتعلق بتوزيع البواقي.

٣- اختبار تباين حد الخطأ العشوائي (Breusch-Pagan-Godfrey)

يقوم هذا الاختبار بالتعرف على ما إذا كانت البواقي تعاني من اختلاف التباين عبر المشاهدات لمتغيرات النموذج أم لا، وجاءت قيمة Chi-Square أكبر من ٥%؛ حيث كانت ٠.٢٣٢٨؛ مما يُشير إلى أنه لا يوجد اختلاف للتباين الخاص بالبواقي.

٤- اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي:

توضح نتائج اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation) أن البواقي لا تُعاني من مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي؛ إذ جاءت قيمة Chi- Square أكبر من ٥%؛ إذ بلغت ٠.٠٣٨٤١.

ج- نتائج النموذج المُقدر:

يُمكن التعرف على نتائج النموذج المُقدر من خلال استعراض نقطتين هامتين هما على النحو التالي:

١- معنوية النموذج والقوة التفسيرية:

لقد جاءت قيمة القوة التفسيرية المُعدلة (Adjusted R^2) ٨٣.٦%، أي أن المتغيرات المستقلة للنموذج تُساعد في تفسير ما نسبته ٨٣.٦% من التغيرات التي تحدث في متغير الفقر، أمّا بالنسبة لمشكلة الارتباط الذاتي؛ فقد جاءت قيمة معامل دربون واتسون ٢.٦٣ وهو في الحدود المقبولة إحصائيًا؛ مما يُشير إلى أن النموذج لا يُعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، وقد جاء النموذج معنوي ككل؛ إذ جاءت قيمة F المحسوبة ١١.٢٤ وهي أكبر من قيمة F الجدولية.

٢- قيم معلمات النموذج المُقدر:

لقد جاءت نتائج تقدير النموذج القياسي على النحو التالي:

$$POV= -0.0132289975523*LATMS + 0.117871168288*INF + 0.0842109050067*LPCI + 0.470507146609* POP - 0.217323575294* LEDU - 1.76590158216* LDEP - 0.786456289334$$

يتضح من المعادلة السابقة أن متغير عدد ماكينات الصراف الآلي لكل ١٠٠ ألف من البالغين يؤثر بشكل إيجابي على معدلات الفقر؛ إذ أنه مع وجود زيادة نسبتها ١٠% في هذا المتغير ينخفض معدل الفقر بنسبة ١.٣%، كما تُشير النتائج إلى وجود علاقة طردية لمتغير معدل التضخم مع معدل الفقر؛ إذ أن وجود زيادة في معدلات التضخم نسبتها ١٠% يرتفع معدل الفقر بنسبة ١.١%، أمّا بالنسبة لمتغير الدخل (PCI)؛ فإن وجود زيادة نسبتها ١٠% فيه تؤدي إلى زيادة معدلات الفقر بنسبة ٨.٤%؛ ويُفسر الباحث ذلك بوجود تفاوتات كبيرة في توزيع الدخول في مصر، بالإضافة إلى عدم العدالة في توزيع الدخول، كما يؤدي زيادة متغير النمو السكاني بنسبة ١٠% إلى زيادة معدل الفقر بنسبة ٤.٧%؛ وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، أمّا بالنسبة لمتغير معدل إكمال المرحلة الابتدائية؛ فقد جاء على علاقة عكسية مع متغير الفقر؛ إذ يؤدي زيادة معدل إكمال المرحلة الابتدائية بنسبة ١٠% إلى انخفاض معدل الفقر بنسبة ٢١%؛ ويتفق ذلك مع المنطق الاقتصادي في أن زيادة مستوى التعليم يؤدي إلى تخفيض معدلات الفقر. وأخيرًا فيما يتعلق بمتغير الإعالة العمرية؛ فقد جاء على علاقة عكسية مع الفقر؛ إذ أن زيادة هذا المتغير بنسبة ١٠% يُقلل معدل الفقر بنسبة ١٧%.

وتتفق النتائج التي توصلت إليها الدراسة مع نتائج دراسات كل من (Demir & Omar & Inaba, ،(Agyemang-Badu & Others, 2018) ، Murinde, 2017)

(2020، (Emara, 2020)، والتي وجدت جميعها أن ارتفاع درجة الشمول المالي وتمكين عدد أكبر من الأفراد للوصول للخدمات المالية تنخفض معدلات الفقر، كما اتفقت نتائج تلك الدراسة مع دراسة (Jin, 2017)؛ والتي ركزت على قياس علاقة الشمول المالي بالفقر، وذلك لعدد ٣٢ دولة أفريقية،٣٠ دولة في أمريكا اللاتينية، ٢٤ دولة آسيوية خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٣)، ولكن كان الاتفاق فقط فيما يتعلق بنتائج الدول الآسيوية؛ حيث وجدت دراسة (Jin, 2017) أن هناك علاقة عكسية بين الشمول المالي وخفض معدلات الفقر؛ واختلفت نتائج الدراسة مع دراسة (Jin, 2017) بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية وأفريقيا؛ حيث وجدت دراسة (Jin, 2017) أن هناك علاقة على شكل حرف (U) مقلوب بين الشمول المالي والفقر؛ ففي بداية عملية الشمول المالي يظل الأغنياء هم المستفيدين بشكل كبير؛ وبالتالي تتسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، ولكن في المراحل المتقدمة من عملية الشمول المالي، يُصبح أفراد المجتمع لديهم القدرة على الحصول على الخدمات المالية بمختلف أنواعها وأشكالها؛ مما يسهم بشكلٍ أساسي في زيادة دخول الفقراء وتقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- الاونكتاد (٢٠١٤). تأثير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية على التنمية، **مذكرة من أمانة الاونكتاد**، اجتماع الخبراء المعني بتأثير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية على التنمية.
- باغه، محمد محمد أحمد (٢٠١٨). مدخل استراتيجي لتعزيز فعالية وكفاءة الشمول المالي"، *مجلة المدير الناجح*، العدد ١٦١.
- بن رجب، جلال الدين (٢٠١٨). دراسة حول احتساب مؤشر مُركّب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، *صندوق النقد العربي*.
- البنك المركزي المصري (٢٠١٩). تقرير الاستقرار المالي لعام ٢٠١٩، *تقرير سنوي*.
- ثلجي، ماهر عبد المجيد (٢٠١٩). أثر الشمول المالي على خطر الائتمان في البنوك التجارية الأردنية، *رسالة ماجستير غير منشورة* – كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية – جامعة اليرموك.
- الشرفا، ياسر عيد طه وعجور، حنين محمد بدر (٢٠١٩). دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء: دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة، *المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال*. المجلد السادس، العدد الأول.

- عليوة، رواء نافذ (٢٠١٩). أثر تطور الشمول المالي على مستوى الميزة التنافسية المصرفية: دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٨"، *رسالة ماجستير غير منشورة*- كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.
- عماني، لمياء وحمدوش، وفاء و كيحلي، عائشة سلمة (٢٠٢٠). استراتيجية الشمول المالي: رؤية جديدة لمكافحة الفقر. *مجلة أداء المؤسسات الجزائرية*، المجلد ٩، العدد(٢).
- غناوي، احمد عدنان & صالح، يحيى لورنس (٢٠١٨). تحليل فاعلية الشمول المالي لمعالجة الفقر في العراق مع إشارة الى التجربة النيجيرية .*مجلة دراسات محاسبية ومالية*.
- النقيرة، أحمد محمود محمد و نور الدين، أحمد محمد عبد الحليم (٢٠١٩). دور الشمول المالي في تعزيز مستوى ثقة العملاء في الخدمات المصرفية: دراسة تطبيقية على العملاء بمنطقة وسط الدلتا"، *المجلة العلمية للاقتصاد والإدارة*
- هاشم، أحمد حمدي عبد الدايم (٢٠٢٠). أثر تطبيق الشمول المالي على ترشيد الدعم في الاقتصاد المصري. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*. المجلد ١١، العدد (٢)، الجزء الأول.
- الهيئة العامة للاستعلامات:

https://sis.gov.eg/Story/164726?lang=ar

المراجع باللغة الأجنبية:

- Agyemang-Badu, A. A., Agyei, K., & Kwaku Duah, E. (2018). Financial inclusion, poverty and income inequality: Evidence from Africa. Agyemang-Badu, AA, Agyei. K. and Duah, EK (2018) Financial Inclusion, Poverty and Income Inequality: Evidence from Africa, Spiritan International Journal of Poverty Studies, 2(2).

- Awad, M. M., & Eid, N. H. (2018). Financial inclusion in the MENA region: a case study on Egypt. Journal of Economics and Finance, 9(1).
- Bhatia, S., & Singh, S. (2015). Financial inclusion–A path to sustainable growth. International Journal of Science Technology & Management, 4(1), 388-397.
- Demir, Ayse & Murinde, Victor (2017). "How Does Financial Inclusion Affect Economic Growth, Poverty and Income Inequality? Here Is Africa's Story", Axa Research Program No.13344.

- ElDeeb, M. S., Halim, Y. T., & Kamel, E. M. (2021). The pillars determining financial inclusion among SMEs in Egypt: service awareness, access and usage metrics and macroeconomic policies. Future Business Journal, 7(1), 1-19.
- Ismael, D. M., & Ali, S. S. (2021). Measuring Digital and Traditional Financial Inclusion in Egypt: A New Index. International Journal of Applied Research in Management and Economics, 4(2), 13-34.
- Jin, D. (2017). The inclusive finance have effects on alleviating poverty. Open Journal of Social Sciences, 5(03), 233.
- Manji, A. (2010). Eliminating poverty? 'Financial inclusion', access to land, and gender equality in international development. *The Modern Law Review*, *73*(6), 985-1004.
- Mohamad, M. (2011). Mobile Microfinance and empowerment: the case of e-Masary for financial inclusion in Egypt. Strategic Foresight Group,
- Omar, M. A., & Inaba, K. (2020). Does financial inclusion reduce poverty and income inequality in developing countries? A panel data analysis. Journal of economic structures, 9(1), 1-25.
- Rashdan, A., & Eissa, N. (2020). The determinants of financial inclusion in Egypt. International Journal of Financial Research, 11(1).
- World Bank Database, Egypt Profile
https://data.worldbank.org/country/egypt-arab-rep?view=chart
- World Bank, Global Financial Inclusion
https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=1228#